

الأصول في النحو

وقال محمد بن يزيد : إنّ نّما نظر إلى هذه الياءات التي تقع في هذا المكان في الجمع في ذّا هي تقع لعلل .

إمّا أنّ تكون كانت في الواحد فرجعت في الجمع نحو : مصباحٍ ومصباحٍ وقنديلٍ وقنديلٍ وجرموقٍ وجراميقٍ وإمّا وقعت لشيءٍ حذفته من الاسم فجعلتها عوضاً وذلك قولك في (منطلقٍ) : مَطالِقٌ حُذفتِ النونُ لزيادتها شئت قلت (مَطالِيقٌ) فجئت بالياء عوضاً وذلك أنّ الكسرة تلزم هذا الموضع فوضعت العوض من جنس الحركة اللازمة فلمّا اضطرر أدخل هذه الياء تابعة للحركة وإن لم تكن للواحد وجعل الصورة بمنزلة ما عوض للكسرة منه وقد كان يستعمل هذا في الكلام تشبيعاً للكسرة في غير موضع العوض ولا الضرورة وذلك قولك : دَانِقٌ نُمٌّ تقول : دَوَانِيقٌ وتقول في جمع (خاتمٍ) : خَوَاتِمٌ . الثاني : إجراؤهم الوصل كالوقف .

من ذلك قولهم في الشعر للضرورة في نَصَبٍ (سَيْدٍ سَبٍ وكَلَاكَلٍ) : رأيتُ سَيْبًا وكَلَاكَلًا ولا يجوز مثلُ هذا في الكلام إلا أن يقول : رأيتُ سَيْدٍ سَبًا وكَلَاكَلًا وإِنّما جاز هذا في الضرورة لأنّك كنت تقول في الوقف في الرفع والجر : هذا سَيْدٍ سَبٍ ومررتُ بسَيْدٍ سَبٍ فتثقل لتدلّ على أنّه متحرك الآخر في الوصل لأنّك إذا ثقّلت لم يحز أنّ يكون الحرف الآخر